

كلمة السيد الرئيس محمود عباس

في اليوم العالمي للتضامن

مع الشعب الفلسطيني

29/11/2025

السيدة المدير العام ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة،

سعادة سفير السنغال، ممثل رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

سعادة سفيرة سيرلانكا، ممثلة رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية.

السادة ممثلي المجموعات الجغرافية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية ان اعبر عن شكرنا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لدورها الهام في حشد الدعم الدولي لفلسطين وشعبها ولأحيائها لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. كما اشكر القيادات من حول العالم التي ارسلت رسائل دعم وتضامن مع شعبنا وقضيته العادلة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

نجتمع اليوم في هذه المناسبة التي يعتمدها المجتمع الدولي سنوياً للتأكيد على الالتزام العالمي بالتضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال. ويأتي هذا اليوم بينما يواصل شعبنا مواجهة آثار حرب الإبادة في قطاع غزة، والانتهاكات المتواصلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في ظل استمرار الاحتلال وسياساته القائمة على الاستيطان والتوسع والضم، وما يتعرض له شعبنا من إرهاب المستوطنين بحماية جيش الاحتلال وما ينتج عنها من معاناة إنسانية خطيرة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وفي الوقت الذي نواجه فيه هذه الجرائم، نشهد زخماً دولياً متنامياً لصالح الاعتراف بدولة فلسطين، ودعمًا متزايداً لإنهاء الاحتلال غير الشرعي وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية وتحقيق السلام العادل والشامل.

لقد شكّلت جهود اللجنة العربية - الإسلامية برئاسة المملكة العربية السعودية، بداية تحرك دولي واسع، الذي أسس إلى جانب الاتحاد الأوروبي والنرويج، تحالفاً دولياً لتنفيذ حل الدولتين. ووصل هذا الجهد

دولي ذروته مع عقد المؤتمر الدولي رفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين على مستوى وزراء الخارجية في شهر يوليو وعلى مستوى القادة والزعماء في شهر سبتمبر الماضي برئاسة كل من المملكة العربية السعودية وفرنسا، وتبني الجمعية العامة لإعلان نيويورك الذي تضمن خطوات لا رجعة عنها نحو الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والسلام العادل والشامل في المنطقة. ورافق انعقاد المؤتمر اعترافات دولية بدولة فلسطين وتبني عدد كبير من الدول لإجراءات عملية لإنهاء العدوان على شعبنا واحتلال أرضنا.

وبهذه المناسبة، نثمن عالياً اعترافات فرنسا وبريطانيا وأستراليا وكندا والبرتغال وبلجيكا ولوكسمبورغ ومالطا وموناكو واندورا وسان مارينو، وكذلك تقديرنا الكبير للدول الخمس التي سبق وان اعترفت بدولة فلسطين وهي اسبانيا، ايرلندا، النرويج، سلوفينيا وأرمينيا إلى جانب دول الكاريبي باربادوس، جامايكا، ترينيداد وتوباغو وجزر البهاما، ليصبح عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين مائة وستين دولة، في انعكاس واضح لإرادة دولية متصاعدة لإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة وفق قرارات الشرعية الدولية. وندعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بهذه الخطوة الشجاعة التي تتسجم مع مبادئ القانون الدولي، ونذكر بأننا اعترفنا بدولة إسرائيل منذ عام 1993.

كما نشكر كافة الدول والمؤسسات التي تقف بجانب شعبنا، دفاعا عن حقه في الحرية والاستقلال، بما في ذلك تلك الدول التي اتخذت خطوات سياسية وقانونية وعملية لوقف حرب الإبادة ضد شعبنا في غزة وضد سياسات الاستيطان والضم.

وهنا لا بد ان نعرب عن شكرنا لدولة الجزائر الشقيقة بصفتها الممثل العربي في مجلس الأمن الدولي، لدورها الريادي في المجلس سعيا لوقف إطلاق النار، كما نشكر أعضاء مجلس الامن المنتخبين والدائمين الذين دعموا جهود وقف إطلاق النار على مدار العامين الماضيين. ونعرب ايضا عن شكرنا للدول الشقيقة والصديقة التي قدمت ومازالت تقدم المساعدات الإنسانية لشعبنا في قطاع غزة، وللأمم المتحدة وأمينها العام ومؤسساتها وعاملاتها وخاصة وكالة الغوث الأونروا كما نشكر كل العاملين في المجال الإنساني الذين خاطرنا بحياتهم من اجل إنقاذ حياة المدنيين الفلسطينيين. ونثمن الدعم السياسي والمالي والفني التي تقدمه الدول للسلطة، بما في ذلك تدريب الشرطة الفلسطينية، لتكون قادرة على القيام بواجبها تجاه شعبنا خاصة في قطاع غزة وفق اعلى المعايير الدولية ونؤكد على ضرورة تمكين السلطة ورفع القيود والعقبات التي تهدف إلى منعها من لعب دورها الطبيعي في خدمة شعبنا خاصة في هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد رحبت دولة فلسطين بجهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبالجهود المثمرة للوساطات التي قامت بها كلاً من مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق وتثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتأمين الإفراج عن الرهائن والأسرى، وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، ونجدد الترحيب بخطة الرئيس ترامب للسلام والذي اعتمدها مجلس الأمن الدولي بقرار ٢٨٠٣، مؤكداً على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، والذهاب إلى إعادة الإعمار، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها الإدارية والأمنية كاملة في قطاع غزة، وضمان ارتباط جميع المؤسسات والهيئات في قطاع غزة بالسلطة الفلسطينية ومؤسسات الدولة، بما في ذلك المعابر، وتطبيق رؤية الدولة الواحدة، الحكومة الواحدة، القانون الواحد والسلاح الواحد، ونؤكد هنا أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، وأن وحدته مع الضفة الغربية والقدس الشرقية حق ثابت وغير قابل للتفاوض، وأن كافة الترتيبات خلال الفترة الانتقالية يجب أن تكون منسجمة مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومع وحدة وسلامة أراضيه. وستعمل فلسطين مع الولايات المتحدة والشركاء في المنطقة والعالم لتثبيت وقف إطلاق النار بشكل دائم ولإطلاق عملية سياسية تنتهي الاحتلال وتفرض سلام عادل وشامل يكفل الأمن والاستقرار والازدهار لكافة دول المنطقة.

أيها السيدات والسادة،

ترفض دولة فلسطين التصريحات والمواقف الصادرة عن كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، والداعية للعنصرية والاضطهاد والكرهية، والرافضة بشكل صريح للشرعية الدولية، ولاستقلال دولة فلسطين، والتي ترسخ التوسع الاستيطاني والضم، وتقويض حل الدولتين، في انتهاك واضح للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 242 و338 و2334 والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير. كما أن ممارسات الاستيطان وعنف المستوطنين وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والاقترحات المتكررة للمدن الفلسطينية، والاستمرار بحجز الأموال الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وتقويض مؤسسات دولة فلسطين، وهذه جميعها خطوات أحادية غير قانونية تقوّض فرص السلام، الأمر الذي يتطلب تحمّل الأمم المتحدة والدول الأعضاء مسؤولياتها في وقف هذه الممارسات، وضمان الالتزام بالقانون الدولي، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

أيها السيدات والسادة،

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نتوجّه باسم شعبنا بخالص التقدير لملايين الأحرار حول العالم الذين خرجوا في مظاهرات مليونية سلمية معبرين عن تضامنهم الإنساني، ومطالبين بإنهاء الإبادة الجماعية في غزة، ورفض سياسات القهر، والدعوة إلى احترام القانون الدولي، لتشكيل أصوات

الشعوب في العواصم العالمية شاهداً على أن الضمير الإنساني لا يزال حياً، وأن العدالة لا يمكن أن تُقهر مهما طال الزمن.

وبالرغم من كل ما نعانيه جراء الاحتلال، إلا ان دولة فلسطين تؤكد الالتزام الكامل بتنفيذ جميع الإصلاحات التي تعهدت بها من أجل تعزيز الدولة الفلسطينية الحرة، المستقلة، الديمقراطية، المتمسكة بثقافة السلام والحوار.

إن السلام العادل القائم على الشرعية الدولية، أصبح ضرورة إقليمية ودولية. والطريق الوحيد لتحقيقه هو إنهاء الاحتلال بشكل كامل، وتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل لحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، ووقف جميع الإجراءات الأحادية غير القانونية، وضمان المساءلة الدولية، وتمكين دولة فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفي الختام، نقول لشعبنا الفلسطيني في الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات: إن صمودكم وتمسككم بحقوقكم غير القابلة للتصرف هو أساس استمرار قضيتكم العادلة، وإن طريق الحرية بات أقرب من أي وقت مضى، وأن استقلال دولة فلسطين سيتجسد بإرادتكم، وبدعم المجتمع الدولي، وبالشرعية التي لا يمكن لأحد أن ينتزعها مهما طال الزمن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،